

كراس الشروط

المتعلق بتنظيم عمليات توريد المقاعد والأثاث وأجزائه

الفصل الأول : يضبط كراس الشروط هذا الالتزامات التي يجب احترامها و الشروط الواجب توفرها للقيام بعمليات توريد المقاعد والأثاث وأجزائه.

الفصل 2 : ينطبق كراس الشروط هذا على المقاعد والأثاث وأجزائه المدرج تحت أرقام التعاريف الديوانية التالية:

تعريف المواد	البند الديواني
مقاعد	- من 94013010006 إلى 94018000900
أثاث وأجزائه	- من 94031010008 إلى 94039090008

و تستثنى من مجال تطبيق هذا الكراس المقاعد و الأثاث و أجزاءه الموجهة للاستعمال الخاص و التي تحددها لجنة متابعة و مراقبة عمليات توريد المقاعد و الأثاث و أجزاءه ضمن قائمة يتم تحينها دوريا و يتم إعلام المصالح الديوانية بأي تغيير يطرأ عليها.

الباب الأول:

شروط التوريد و إجراءاته

الفصل 3 : لا يمكن توريد المقاعد والأثاث وأجزائه موضوع هذا الكراس إلا من قبل كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل بقائمة موردي المقاعد والأثاث وأجزائه المنصوص عليها بالفصل 5 من قرار المصادقة على كراس الشروط هذا. كما يجب أن تتوفر في المورد الشروط التالية:

- أن تكون له هوية تجارية (مرسم بالسجل التجاري و متحصل على بطاقة التعريف الجبائي) منصوص عليها بكل إذن تسليم و بفواتير البيع،
- أن يبرم عقد تأمين "مسؤولية مدنية مهنية" على المقاعد والأثاث وأجزائه المورد على أن لا يقل مبلغ الضمان عن 2 % من رقم المعاملات التقديري السنوي. و يجب أن يشمل الضمان الأضرار المترتبة عن استعمال مقاعد و أثاث و أجزاءه ذات جودة متردية.

الفصل 4: يتعين على المورد أن يوفر:

- مكانا للخزن مطابقا لشروط السلامة،
- وسائل نقل مجهزة بمعدات السلامة و الإطفاء الضرورية
- مصلحة ما بعد البيع يشرف عليها إطار.

الفصل 5 : يجب على المورد أن يمد كتابة اللجنة و مصالح الديوانة عند كل عملية توريد بالبيانات و الوثائق التالية:

- نوع المقاعد أو الأثاث و أجزاءه المورد،
- البلد الأصلي للمقاعد أو الأثاث و أجزاءه ،
- اسم المزود و عنوانه،
- اسم المورد و عنوانه،
- الخاصيات الفنية للمقاعد أو للأثاث و أجزاءه الموردة و المنصوص عليها بالفصل 8 من كراس الشروط،
- تقرير اختبار محرر باللغة العربية أو الفرنسية أو الانكليزية و مسلم من قبل مخبر معتمد يتضمن نتائج التحاليل و التجارب مع التنصيص على مطابقة كل دفعة من المنتجات

الموردة للمواصفات التونسية أو العالمية سارية المفعول. و تتم المصادقة على التقرير والتثبت من صفة المخبر من قبل المصالح الفنية بالوزارة المكلفة بالصناعة.

الفصل 6 : يجب على المورد أن يضع نظاما لمعالجة الشكايات الواردة عليه وكذلك نظاما سريعا لسحب المقاعد أو الأثاث وأجزاؤه الذي تم توزيعه إذا كان موضوع قرار سحب صادر عن المصالح الإدارية المختصة.

كما يجب على المورد أن يضع نظاما للمتابعة يمكن من تسجيل أسماء الحرفاء وعناوينهم وأعداد الفواتير وتواريخها والكميات الموزعة وأعداد الدفعات وذلك طبقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل.

الفصل 7 : يجب على المورد مد لجنة متابعة و مراقبة عمليات توريد المقاعد والأثاث وأجزاؤه ببرنامج تقديري سنوي لعمليات التوريد و لعمليات التزود من السوق المحلية و ذلك خلال شهر جانفي من كل سنة. كما يجب عليه خلال نفس الفترة أن يمد اللجنة بالإرشادات الإحصائية المتعلقة بمبيعاته من المقاعد والأثاث وأجزاؤه الموردة و المصنعة محليا خلال السنة المنقضية.

الباب الثاني الشروط الفنية

الفصل 8 : يجب أن تكون المقاعد والأثاث وأجزاؤه الموردة مطابقة للخصائص الفنية والمواصفات التونسية أو العالمية السارية المفعول.

الفصل 9 : يجب أن تحمل المواد الموردة البيانات التالية:

- اسم المصنع،
- الماركة،
- بلد المنشأ،
- تاريخ الصنع،
- النوع،
- الخصائص الفنية.

الباب الثالث المراقبة

الفصل 10: تتم مراقبة مطابقة المورد لمقتضيات كراس الشروط هذا من قبل لجنة متابعة ومراقبة التوريد أو من تفوضه. و يقع إعداد محضر معاينة في الغرض.

الفصل 11: تتم مراقبة مطابقة المقاعد و الأثاث و أجزاءه الموردة للخصائص الفنية المنصوص عليها بكراس الشروط هذا من قبل المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالتجارة.

و تقوم المصالح المذكورة، عند الاقتضاء و بطلب من اللجنة ، برفع عينات من المنتج المورد في نقاط العبور، و ذلك طبقا لقرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 18 سبتمبر 1993 والمتعلق بضبط طرق أخذ العينات كما تم تنقيحه بقرار وزير السياحة و التجارة و الصناعات التقليدية المؤرخ في 21 جويلية 2003، بغرض إجراء التحاليل و التجارب طبقا للمواصفات التونسية أو العالمية سارية المفعول. و تحمل مصاريف التحاليل و التجارب على المورد.

و تمد المصالح المذكورة لجنة متابعة و مراقبة عمليات توريد المقاعد و الأثاث و أجزاءه بتقرير عن كل التحاليل و التجارب التي تم إجراؤها.